ميكروفون ومكبر صوت.. سلاح السلطات لإقناع المواطنين بالبقاء في المنازل

تيلكيل عربي - العدد 44 - من 20 إلى 26 مارس 2020

# تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

# تدابير غير مسبوقة لمواجهة الجائحة

هل يكون صندوق "كورونا" طوق نجاة لقطاع الصحة؟

كيف يتعايش المغاربة مع العمل عن بعد؟

التعليم عن بعد.. للتجربة حدود

# "مسافة الأمان"

كادت عبارة "مسافة الأمان" أن تكون حصرية لقانون السير والجولان، لتفصل بين مركبة وأخرى، حتى لا يقع ما لا تُحمد عقباه، إلى أن فرضت ذاتها، في سياق الإجراءات الاحترازية لمواجهة جائحة "كورونا" في العالم والمغرب.

ولفرض "مسافة الأمان" كانت السلطات العمومية المغربية تعوّل، في البداية وربما من باب التدرّج، على الانخراط الطوعي للمواطنين، من خلال التوعية والتحسيس، ومنع التجمعات التي تتعدى ألف شخص، قبل أن يتقلص العدد إلى 50 شخصا، وتغلق المساجد وتمنع المواسم وكل الملتقيات الرياضية والفنية... وصولا إلى فرض إعلان "حالة الطوارئ الصحية وتقييد الحركة في البلاد ابتداء من يوم الجمعة 20 مارس 2020 على الساعة السادسة مساء لأجل غير مسمى، كوسيلة لا محيد عنها لإبقاء هذا الفيروس تحت السيطرة".

ليس أغلى عند الإنسان من سلامته، وسلامة أهله وبلده، وفي ظروف مثل هذه، يسود الشعور بالخطر، ينخرط عموما في الإجراءات الاحترازية مهما قيّدت من حركته، وحتى من حريته، على أساس أن تبقى مؤقتة، تزول بزوال السبب، وهو الخطر الداهم على الصحة العامة؛ المكون الأساس للنظام العام، إلى جانب الأمن والسكينة العموميين.

**المواطن ينخرط عموما في الإجراءات الاحترازية مهما قيدت من حركته، وحتى من حريته، على أساس أن تبقى مؤقتة، تزول بزوال السبب.**

"مسافة الأمان" تقتضي، في مثل هذه الظروف، العمل، ما أمكن، عن بعد، والدراسة عن بعد، وتعبئة كل الموارد البشرية والمالية والمادية لتأهيل القطاع الصحي، لمواجهة تحدي الفيروس سريع الانتشار، وهي المواضيع التي يتضمنها ملف هذا العدد الأسبوعي، فضلا عن المقالات الأخرى التي ترتبط كلها بمواجهة الجائحة.■

# الحكومة تصادق على "قانون" يقيد النشر على مواقع التواصل الاجتماعي

**بشكل مفاجئ، أضافت الحكومة إلى جدول أعمال اجتماعها، ليوم الخميس 19 مارس 2020،** مدارسة مشروع قانون يتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة تزامنا مع ورود أنباء عن اعتقال عدد من المتهمين بترويج أخبار زائفة عن انتشار فيروس كورونا في المغرب.

**الشرقي لحرش**

صادق مجلس الحكومة، الخميس 19 مارس 2020، على مشروع قانون رقم 22.20 يتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، قدمه وزير العدل محمد بن عبد القادر، مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المثارة في شأنه بعد دراستها من طرف اللجنة التقنية ثم اللجنة الوزارية المحدثتين لهذا الغرض.

## في البدء كانت "المقاطعة"

وكان الحديث قد بدأ الحديث عن تقنين استعمال وسائل التواصل الاجتماعي خلال حملة المقاطعة الشعبية التي استهدفت ثلاث شركات هي: أفريقيا غاز وشركة سنترال للحليب وشركة ماء سيدي علي.

وفي 10 من ماي 2018 توعدت الحكومة، على لسان مصطفى الخلفي الناطق الرسمي باسم الحكومة السابق، بمتابعة مروجي الأخبار الزائفة، كما توعدت بمراجعة القانون الحالي.

**الحكومة استغلت "كورونا" لتمرير مشروع القانون لـ"التضييق" على نشطاء "فايسبوك" ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى.**

وقال الخلفي حينها "سنراجع القانون الحالي لأن ترويج الأخبار الزائفة يضر بالاقتصاد الوطني"، وهو ما أثار ردود فعل غاضبة من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي الذين اعتبروا الأمر محاولة لتكميم نشطاء "فيسبوك" وفرض قيود على حرية التعبير.

وفي الوقت الذي لم تعلن الحكومة عن مضامين مشروع القانون الجديد، كما ينص على ذلك القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، عبر بعض النشطاء عن تخوفهم من استغلال قضية محاربة الأخبار الزائفة لتمرير مقتضيات قد تقيد حرية التعبير. وفي انتظار الاطلاع على فحوى المشروع، عبر أعضاء في المجلس الوطني للصحافة عن ضرورة استشارة الحكومة

»

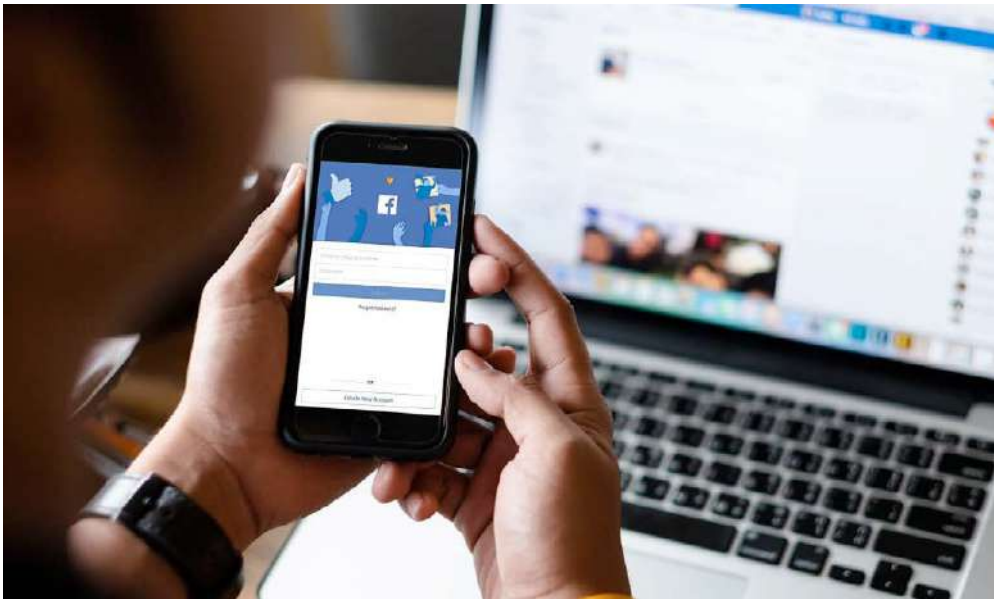

يستهدف المشروع، حسب الحكومة، "ردع كافة السلوكات المرتكبة عبر شبكات التواصل الاجتماعي والشبكات المماثلة".

» للمجلس بخصوص هذا المشروع إذا كان مشروعها يطال أيضا الصحافة.

وتنص المادة الثانية من القانون المحدث للمجلس على أن من مهامه واختصاصاته "إبداء الرأي في شأن مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بالمهمة أو بممارستها".

## "سد الفراغ" التشريعي

يتضمن مشروع القانون الجديد، حسب البلاغ الحكومي، عددا من المستجدات والمقتضيات الجديدة، تتمثل أساسا في ما يلي:

● التنصيص على ضمان حرية التواصل الرقمي عبر شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح وباقي الشبكات المماثلة، شريطة عدم المساس بالمصالح المحمية قانونا.

● الإحاطة بمختلف صور الجرائم المرتكبة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، لاسيما تلك التي تمس بالأمن العام والنظام العام الاقتصادي، ونشر الأخبار الزائفة والسلوكات الماسة بالشرف والاعتبار الشخصي للأفراد، وكذا بعض الجرائم التي تستهدف القاصرين.

● التنصيص على الالتزامات الواقعة على عاتق مزودي خدمات شبكات التواصل الاجتماعي، ووضع مسطرة فعالة وشفافة للتصدي للمحتويات الإلكترونية غير المشروعة.

● إقرار جزاءات إدارية في مواجهة مزودي خدمات شبكات التواصل المخلين بالالتزامات الواقعة على عاتقهم.

وذكر بلاغ المجلس الحكومي أن إعداد هذا مشروع هذا القانون جاء في سياق التدابير القانونية والمؤسساتية التي تقوم بها المملكة لمكافحة الأنماط المستجدة من الجريمة الإلكترونية وتقوية آليات مكافحتها دون المساس بحرية التواصل الرقمي باعتباره صورة من صور ممارسة حرية التعبير المكفولة دستوريا".

**"إقرار جزاءات إدارية في مواجهة مزودي خدمات شبكات التواصل المخلين بالالتزامات الواقعة على عاتقهم".**

وأضاف البلاغ أن هذا المشروع يستهدف "سد الفراغ التشريعي الذي تعاني منه المنظومة القانونية الوطنية لردع كافة السلوكات المرتكبة عبر شبكات التواصل الاجتماعي والشبكات المماثلة، من قبيل نشر الأخبار الزائفة وبعض السلوكات الإجرامية الماسة بشرف واعتبار الأشخاص أو القاصرين، خاصة في مثل الظرفية الحالية التي يعرفها العالم، وتعيشها بلادنا، والمرتبطة بتفشي فيروس كورونا (كوفيد 19)".

واستطرد البلاغ أن المشروع يستهدف أيضا "ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع القوانين المقارنة والمعايير المعتمدة في مجال محاربة الجريمة الإلكترونية، خاصة بعد مصادقة بلادنا على اتفاقية بودابيست المتعلقة بالجريمة المعلوماتية بتاريخ 29 يونيو 2018". ■

## لجنة المالية بمجلس النواب

# إقتراح 57 إجراء صحيا واقتصاديا واجتماعيا لتفعيل صندوق "كورونا"

**قدمت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب تصورها لرئيس الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة حول تصورها لعمل "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس طورونا"**، بعد الاجتماع الذي عقدته الأربعاء 18 مارس لتقديم مشروع المرسوم بإحداث هذا الحساب الذي أمر به الملك محمد السادس، برصيد أولي بقيمة 10 ملايير درهم، تم تجاوزه حتى الساعة، ليصبح أكثر من الضعف.

وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة محمد بنشعبون يعرض المرسوم على لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجس النواب.

**موسى متروف**

في مذكرة مفصلة، يتوفر تيلكيل عربي" على نسخة منها، قدمت اللجنة ٤٤ مقترحا حول الإجراءات والتدابير لتأهيل القطاع الصحي ودعم الاقتصاد الوطني والمحافظة على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لجائحة "كورونا".

### تأهيل المنظومة الصحية

في جانب تأهيل وتعبئة المنظومة الصحية، اقترحت اللجنة:

**1.** مواصلة الإجراءات الشجاعة التي اتخذتها السلطات العمومية في مجال الوقاية من الوباء وتوعية المواطنين.

**2.** مواصلة دعم ميزانية قطاع الصحة من أجل تقوية العرض الصحي، وبالأخص تجهيز مختلف المستشفيات بآلات التنفس الاصطناعي الضرورية لمعالجة ضحايا هذا الوباء.

**3.** تأهيل بشكل مستعجل لبنيات الاستقبال في المراكز الصحية الاستشفائية، وتوفير المعدات الصحية والوسائل اللوجيستيكية بجميع المؤسسات الصحية، وخاصة بالمراكز الصحية للقرب.

**4.** إحداث مستشفيات جهوية مؤقتة ومتنقلة بالمناطق النائية بالعالم القروي والمناطق الجبلية.

**5.** توسيع الطاقة الاستيعابية لمصالح الإنعاش والأمراض التنفسية.

**6.** إحداث وتجهيز المختبرات، خاصة بالمستشفيات الجهوية والجامعية.

**7.** تحسين ظروف اشتغال وتحفيز نساء ورجال الصحة والعناية بأطفالهم، بما في ذلك توفير أماكن خاصة للحضانة ومتابعة الدراسة.

»

لجنة اليقظة الاقتصادية شرعت في الأخذ ببعض الاقتراحات المضمنة في المذكرة.

**8.** صرف التعويضات الخاصة بالحراسة والساعات الإضافية وغيرها المستحقة لفائدة الأطر الصحية.
**9.** إشراك وتعبئة القطاع الطبي الخاص في مواجهة هذه الجائحة.
**10.** تعبئة الأطر الطبية وشبه الطبية المتقاعدة، والاستعانة بأفراد الهلال الأحمر المغربي.
**11.** دعم وتشجيع البحث العلمي.
**12.** تكوين الأطباء وكل مهنيي الصحة للتعامل مع تطورات الوضع الصحي.
**13.** إصلاح وصيانة وتأهيل وتجهيز مستشفى بن صميم للأمراض التنفسية.

## التخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية

وعلى مستوى دعم الاقتصاد الوطني والحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لجائحة كورونا تقترح اللجنة:
**14.** تأسيس لجان جهوية لليقظة الاقتصادية لتوفير القرب اللازم من النسيج الاقتصادي.
**15.** الرفع من رصيد صندوق تدبير جائحة كورونا.
**16.** مواصلة وضمان دورية حملات المراقبة وتكثيف مراقبة الأسعار وخاصة بالأسواق الأسبوعية بمختلف الجماعات الترابية.
**17.** اعتماد الصرامة اللازمة ضد المخالفين من أجل ضمان التموين السلس للأسواق والحفاظ على استقرار الأسعار.
**18.** تقدم دعم مالي لمؤسسة محمد الخامس للتضامن لمواكبة الفئات الهشة، باعتبار تجربتها وخبرتها في هذا المجال، وكذا لمؤسسة التعاون الوطني لضمانة فعالية مساعدة هذه الفئات.
**19.** دعم الأسر والمواطنين المتضررين في القطاع المنظم، من خلال حث المقاولات والشركات على ضرورة المحافظة على مناصب الشغل كواجب وطني.
**20.** الحرص على استمرار المقاولات وأرباب العمل في أداء أجور عمالها بالرغم من توقف نشاطها، وجعل أداء أجر شهر مارس بكامله إلزاميا على جميع المقاولات وأرباب الشركات المهيكلة وغير المهيكلة واتخاذ إجراءات زجرية ضد كل شركة مخالفة لهذا الإجراء الوطني.
**21.** اعتماد الدعم المباشر للفئات الهشة من خلال تخصيص تعويض شهري يعادل ٢٠٠٠ درهم لكل أسرة، وصرف الإعانات للأسر والمواطنين المتضررين في القطاع غير المنظم، كنوادل المقاهي وعاملات الحمامات وغيرها، والقيام بإحصاء شامل لجميع المقاولين الذاتيين والمستخدمين في القطاعات غير المهيكلة التي تم إغلاق أنشطتها للاستفادة من الدعم المالي العمومي المباشر، بالاعتماد على إفادات السلطات المحلية والهيئات المهنية.
**22.** تعزيز نظام الإنعاش الوطني لتوفير العمل للفئات المشتغلة بالقطاعات غير المنظمة.
**23.** توسع وعاء وتبسيط مساطر وتسريع وتيرة صرف التعويض عن فقدان الشغل.
٢٤. إعفاء الأسر المعوزة من أداء فواتير الماء والكهرباء.
**25.** تعليق تنفيذ الإجراءات الخاصة بقطع الماء والكهرباء والهاتف عن الأسر التي لن تؤد فواتيرها.
**26.** معالجة وضعية الأسر الهشة بتعليق مستحقات قروض الاستهلاك وقروض السكن ولاسيما تلك المتعلقة بالسكن الاجتماعي.
**27.** تعميم مجانية الإنترنيت بالنسبة للتلاميذ من أجل متابعة الدراسة عن بعد، وتمكين الأسر من الأجهزة التي تمكنهم من متابعة هذه الدروس بالعالم القروي.
**28.** تهيئ مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودور العجزة لاحتضان الأشخاص دون مأوى والمتشردين وأطفال الشوارع، واتخاذ التدابير الاحترازية والإجراءات الاجتماعية للحيلولة دون انتشار هذا الفيروس فيها.

## دعم المقاولات والتجار والمهنيين

وبالنسبة إلى دعم المقاولات والتجار والمهنيين بالقطاعين المنظم وغير المنظم تقترح اللجنة:
**29.** دعم وحماية المهن البسيطة وغير المهيكلة ومواكبتها من أجل تجاوز الظرفية الحالية.
**30.** وضع مخططات استعجالية لإنقاذ القطاعات المتضررة وإبرام اتفاقيات معها (قطاع السياحة: الفنادق، المقاهي، المطاعم، النقل السياحي...، قطاع النقل بصفة عامة،

قطاع البناء، مختلف المنظومات الإنتاجية...).
**31.** تفعيل مقتضيات القوة القاهرة على مستوى الصفقات العمومية للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.
٣٢. تفعيل مقتضيات القوة القاهرة في العمليات بين التجار وتوقيف كل الإجراءات الإدارية والبنكية والقضائية المرتبطة بحالة عدم الوفاء بأداء الشيكات والكمبيالات في هذه الفترة.
**33.** إلغاء الذعائر المترتبة على الشركات في الصفقات العمومية المترتبة على التأخيرات في الإنجاز.
**34.** توقيف تطبيق غرامات التأخير بالموانئ على الشركات المستوردة.
**35.** تمديد الآجال الواردة في قانون شركات المساهمة وبقية الشركات التجارية وخاصة المتعلقة بحصر الحسابات وعقد الجموع العامة ونشر البيانات المالية.
**36.** الرفع من السيولة النقدية الوطنية من خلال تخفيض السعر المرجعي للفائدة وتخفيض نسبة الاحتياط الإلزامي للبنوك.
**37.** تسهيل حصول المقاولات وتبسيط المساطر البنكية للحصول بشروط ميسرة على القروض وعلى تسهيلات الأداء من طرف الأبناك.
**38.** تبسيط مساطر إعادة جدولة الديون.
**39.** الرفع من قيمة الضمانات المقدمة من طرف صندوق الضمان المركزي من أجل مواكبة وضمان القروض الموجهة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.
**40.** تسريع الأداء وصرف المستحقات للمقاولات برسم الصفقات العمومية للدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.
**41.** تسريع إرجاع الضريبة على القيمة المضافة.
**42.** تسريع إرجاع الضريبة على الشركات.
**43.** تسريع تنفيذ الأحكام القضائية النهائية.
**44.** وقف كل عمليات التحصيل الجبري للواجبات الضريبية (ATD).
**45.** إلغاء الغرامات والزيادات برسم أداء الضرائب والرسوم.

اقتراحات اللجنة تضمنت العديد من الإجراءات ذات الصلة بالضرائب والرسوم.

**46.** تأجيل أداء الضرائب والتحملات الاجتماعية المستحقة.
**47.** تأجيل أداء الاستحقاقات الشهرية للبنوك برسم القروض.
**48.** إلغاء التحملات المالية المستحقة للبنوك والاكتفاء باحتساب أصل الدين.
**49.** تأجيل التصريحات الخاصة برسم الضريبة على الشركات وتلك الخاصة بالأشخاص الذاتيين.
**50.** وقف عمليات المراقبة الضريبية.
**51.** تمديد الآجال المتعلقة بوضع الشكايات والمراسلات والملتمسات الضريبية، وخاصة المتعلقة باسترجاع الضريبة على القيمة المضافة، والجواب على تبليغات المراقبة الضريبية.
**52.** تأجيل التصريحات الخاصة بالضرائب والرسوم المحلية من مثل الرسوم المرتبطة بالمقاهي، وقطاع السياحة، وسيارات الأجرة.

## تسريع وتبسيط صرف البرامج الاجتماعية

على مستوى تسريع وتبسيط صرف كل البرامج الاجتماعية تقترح اللجنة:

**53.** تفعيل وتسريع وتبسيط صرف المساعدات الاجتماعية المرتبطة بصندوق التماسك الاجتماعي: برنامج تيسير وبرنامج دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبرنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة، وصندوق التكافل العائلي وبرنامج المساعدة الطبية.
**54.** تسريع صرف منح الطلبة.

## تسريع إنجاز المشاريع والأوراش

ودعت اللجنة إلى تسريع إنجاز المشاريع والأوراش للتشجيع والمحافظة على فرص الشغل من خلال:
**55.** تسريع وتيرة تنزيل برنامج "انطلاقة" لدعم المبادرات المقاولاتية للشباب.
**56.** تسريع تنزيل مشاريع برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية لتشجيع إحداث فرص الشغل بالعالم القروي.
**57.** التعجيل بإخراج البرنامج الاستعجالي لمكافحة آثار الجفاف ودعم الفلاحين والمزارعين ومربي الماشية المتضررين من آثار الجفاف. ■

الملك محمد السادس يترأس اجتماعا لدراسة تداعيات فيروس "كورونا" في المغرب.

## فيروس "كورونا"

# تدابير غير مسبوقة لمواجهة الجائحة

**تسارعت الأحداث في المغرب منذ الإعلان عن أول حالة إصابة مؤكدة بوباء فيروس "كورونا" المستجد (كوفيد-19)**، الذي تحوّل إلى جائحة عالمية، لتنتقل من توقيف الدراسة، إلى "حجر صحي" طوعي، وصولا إلى إعلان عن حالة "طوارئ صحية" كـ"إجراء استباقي" لمحاصرة تفشي الفيروس.

**موسى متروف**

في مساء يوم الاثنين 2 مارس 2020، أعلنت وزارة الصحة رسميا عن أول ضحية لفيروس كورونا بالمغرب، تم تأكيد إصابتها مخبريا بمعهد باستور المغرب، لمواطن مغربي مقيم بالديار الإيطالية، وهي الحالة التي تم الإعلان يوم الجمعة 13 مارس 2020 عن شفائها تماما بعدما أثبتت التحاليل المخبرية والسريرية ذلك.

وقبل هذا الخبر السار، وتحديدا يوم الثلاثاء 11 مارس، تلقى المغاربة خبرا سيئا وهو وفاة السيدة البالغة من العمر 89 سنة، والتي سبق تسجيلها كثاني حالة وافدة للإصابة بفيروس كورونا بالمغرب، لتتسارع الأحداث وتتضاعف الحالات لتتعدى ستين حالة، ضمنها ثلاث حالات وفاة وحالتي شفاء.

في يوم الجمعة 13 مارس، أعلنت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي أنه تقرر توقيف الدراسة بجميع الأقسام والفصول انطلاقا من يوم الاثنين 16 مارس حتى إشعار آخر، مشيرة إلى أن الأمر لا يتعلق بتاتا بإقرار عطلة مدرسية استثنائية، وأن الدروس الحضورية ستعوض بدروس عن بعد تسمح للتلاميذ والطلبة والمتدربين بالمكوث في منازلهم ومتابعة دراستهم عن بعد.

وهذا ما يتطرق إليه ملف هذا العدد، في جزء منه، ليخصص الجانب الآخر للعمل عن بعد، الذي فرضته أيضا الظروف التي تعيشها البلاد هذه الأيام.

## صندوق لمواجهة الجائحة

ولمزيد من التعبئة لمواجهة الجائحة، أعطى الملك محمد السادس، مساء يوم الأحد 15 مارس، تعليماته للحكومة قصد الإحداث الفوري لصندوق خاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس "كورونا"، وفق ما ذكره بلاغ للديوان الملكي.

وذكر بلاغ للديوان الملكي أن "الصندوق، الذي ستوفر له اعتمادات بمبلغ عشرة ملايير درهم، سيخصص من جهة، للتكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية، سواء فيما يتعلق بتوفير البنيات التحتية الملائمة أو المعدات والوسائل التي يتعين اقتناؤها بكل استعجال".

ومن جهة أخرى، "سيتم رصد الجزء الثاني من الاعتمادات المخصصة لهذا الصندوق، لدعم الاقتصاد الوطني، من خلال مجموعة من التدابير التي ستقترحها الحكومة، لاسيما فيما يخص مواكبة القطاعات الأكثر تأثرا بفعل انتشار فيروس كورونا، كالسياحة وكذا في مجال الحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة"، حسب بنص بلاغ الديوان الملكي.

وصدر، يوم الثلاثاء 17 مارس 2020 بالجريدة الرسمية مرسوم بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا 'كوفيد-19'".

وينص المرسوم، الذي تمت توقيعه، بعد إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية في البرلمان والتداول فيه بمجلس الحكومة يوم 16 مارس 2020، من طرف رئيس الحكومة سعد الدين العثماني ووقعه بالعطف وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة محمد بنشعبون، على أن الأخير هو آمر بقبض موارده وصرف نفقاته.

كما ينص المرسوم، في مادته الأولى أيضا، على أن الحساب يتضمن في الجانب الدائن (الموارد):

- المبالغ المدفوعة من الميزانية العامة؛
- مساهمات الجماعات الترابية؛
- مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- مساهمات القطاع الخاص؛
- حصيلة العقوبة المالية التي أصدرتها الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (تطبيقا للقانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة)، في حق شركة اتصالات المغرب والمتعلقة بالأفعال المخلة لمبادئ المنافسة في قطاع الاتصالات (والتي وصلت إلى 3,3 مليار درهم)؛

»

توالي ظهور حالات الإصابة بالفيروس جعل المغاربة يعون خطر انتشار الوباء.

■ مساهمات المنظمات والهيئات الدولية؛
■ الهبات والوصايا؛
■ الموارد المختلفة.
وفي الجانب المدين (النفقات)، يذكر المرسوم:
■ النفقات المتعلقة بتأهيل المنظومة الصحية (وهو ما يفصّل فيه "تيل كيل عربي" ضمن ملف هذا العدد الأسبوعي)؛
■ النفقات المتعلقة بدعم الاقتصاد الوطني من أجل مواجهة آثار انتشار جائحة فيروس "كورونا"؛
■ النفقات المتعلقة بالحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية للجائحة؛
■ المبالغ المدفوعة لفائدة المؤسسات العمومية والهيئات العمومية أو الخاصة؛
■ المبالغ المدفوعة للجماعات المحلية؛
■ المبالغ المدفوعة إلى الميزانية العامة؛
■ النفقات المختلفة.
ولا يغفل المرسوم عن التنصيص على أنه يعرض على البرلمان للمصادقة عليه في أقرب قانون للمالية. وبالفعل فقد تقدم وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أمام لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، ليعرض المرسوم، يوم الأربعاء 18 مارس. وعلى إثر ذلك تقدمت اللجنة بـ57 اقتراحا لتفعيل الصندوق (المقدمة بتفصيل ضمن مواد هذا العدد الأسبوعي).
وكانت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، قد ذكرت في بلاغ يوم الاثنين 16 مارس، أنه بالإضافة إلى الميزانية العامة للدولة، سيتم تمويل هذا الحساب من خلال مساهمة العديد من الهيئات والمؤسسات، مضيفة أنه بناء على تعليمات الملك محمد السادس، سيساهم صندوق الحسن الثاني بغلاف مالي بقيمة مليار درهم.
وسجلت الوزارة في بلاغ لها أن تنامي أشكال التضامن التي تم التعبير عنها من قبل أشخاص معنويين وذاتيين، سيمكن من تعبئة موارد مالية إضافية مهمة على شكل تبرعات، موضحة أن طرق جمع التبرعات، التي ستكون قابلة للاقتطاع الضريبي، ستحدد عما قريب.
وأبرز البلاغ أنه سيتم تخصيص هذا الحساب، الذي رصدت له اعتمادات مالية بمبلغ 10 مليارات درهم ، بشكل رئيسي من أجل تحمل تكاليف تأهيل الآليات والوسائل الصحية، سواء فيما يتعلق بتوفير البنية التحتية الملائمة والمعدات والوسائل الإضافية التي يتعين اقتناؤها بكل استعجال، وذلك من أجل علاج الأشخاص المصابين بالفيروس في ظروف جيدة.
كما سيتم تخصيص هذا الحساب، وفقا للبلاغ، لدعم الاقتصاد الوطني لمواجهة تداعيات هذا الوباء من خلال التدابير التي ستقترحها لجنة اليقظة الاقتصادية بهدف التخفيف من الآثار المترتبة على الصعيد الاجتماعي.

**" تنامي أشكال التضامن التي تم التعبير عنها من قبل أشخاص معنويين وذاتيين، سيمكن من تعبئة موارد مالية إضافية مهمة".**

وقد سارعت العدد من المؤسسات العامة والخاصة والأشخاص للتبرع بمبالغ هامة للصندوق، من بينها مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (3 مبلايير درهم) "الهولدينغ" الملكي "المدى" (ملياران من الدراهم)، "جمعية جهات المغرب" ( 1,5 مليار درهم)، "أفريقيا" (مليار درهم) لصاحبها عزيز أخنوش، مجموعة بنك إفريقيا (البنك المغربي للتجارة الخارجية) لعثمان بنجلون (مليار درهم)، البنك الشعبي المركزي (مليار درهم)، صندوق الإيداع والتدبير (مليار درهم)، الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (مليار درهم)، فضلا عن تبرعات العديد من المؤسسات والأشخاص بمئات الملايين من الدراهم...

## إغلاق المساجد ومراكز طبية عسكرية مجهزة

وكان بلاغ للهيئة العلمية للإفتاء بالمجلس العلمي الأعلى إنه بناء على طلب الفتوى الموجه إلى المجلس الأعلى من أمير المؤمنين، تفتي بضرورة إغلاق أبواب المساجد سواء بالنسبة للصلوات الخمس أو صلاة الجمعة ابتداء من يوم الاثنين 16 مارس 2020.
وقال البلاغ ذاته إن "الهيئة العلمية للإفتاء بالمجلس العلمي الأعلى، تفتي بطمأنة المواطنين والمواطنات بأن هذا الإجراء لن يستمر. وستعود الأمور إلى نصابها بإقامة الصلاة في المساجد بمجرد قرار السلطات المختصة بعودة الحالة الصحية إلى وضعها الطبيعي".
كما أفتت الهيئة العلمية للإفتاء بالمجلس العلمي الأعلى، بوجوب استمرار رفع الأذان في جميع المساجد.
ومن أجل التحسب "لمواجهة أي تطور" في انتشار الفيروس في المملكة، وفي اليوم الموالي (الثلاثاء 17 مارس 2020)، ترأس الملك محمد السادس جلسة عمل خصصت لتتبع تدبير انتشار وباء فيروس كورونا ببلادنا، ومواصلة اتخاذ مزيد من الإجراءات.
وفي بداية هذا الاجتماع، استفسر الملك وزير الصحة عن آخر تطورات الوضعية الصحية ببلادنا،والطاقة الاستيعابية للمستشفيات والوحدات الصحية، بمختلف جهات المملكة، وكذا توفير جميع مستلزمات السلامة الصحية، بما في ذلك مواد التعقيم والأدوية.
وبناء على المعطيات التي قدمها وزير الصحة، أصدر الملك، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، تعليماته السامية للمفتش العام للقوات المسلحة الملكية، قصد وضع المراكز الطبية المجهزة، التي سبق له أن أمر بإحداثها لهذا الغرض، بمختلف جهات المملكة، رهن إشارة المنظومة الصحية بكل مكوناتها، إن اقتضى الحال وعند الحاجة.
وبهذه المناسبة، تم استعراض مدى تنفيذ

السلطات العمومية تمر من الحجر الصحي "الطوعي" إلى الإلزام من خلال حالة الطوارئ الصحية.

» الإجراءات التي تم اتخاذها، والتي تهم إغلاق المجال الجوي والبحري المغربي أمام المسافرين، وإلغاء التجمعات والتظاهرات الرياضية والثقافية والفنية، وإحداث صندوق خاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، وتوقيف الدراسة بالمدارس والجامعات، والإغلاق المؤقت للمساجد، وتعليق الجلسات بمختلف محاكم المملكة، إضافة إلى مجموعة من الإجراءات التي بادرت لاتخاذها السلطات المختصة، في مجالات النقل العمومي، وإغلاق المحلات العمومية غير الضرورية.

كما وجه الملك، السلطات المختصة للسهر على حسن تطبيق التدابير الناجعة المتخذة في مجال ضمان تزويد الأسواق عبر التراب الوطني، بجميع المواد الغذائية والاستهلاكية، وبمواد التطهير والتعقيم، بصفة منتظمة ومتواصلة، ومحاربة مختلف أشكال الاحتكار والزيادة في الأسعار.

وفي نفس السياق، أصدر الملك تعليماته لرئيس الحكومة ولجميع القطاعات المعنية، باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة، والإعداد لمرحلة جديدة، إن اقتضى الحال ذلك.

## حالة الطوارئ الصحية

لم تتأخر الحكومة في اتخاذ إجراءات أخرى بلغت ذروتها بإعلان وزارة الداخلية، مساء يوم الخميس 10 مارس 2020 أنه "حفاظا على صحة وسلامة المواطنات والمواطنين، وفي سياق التحلي بحس المسؤولية وروح التضامن الوطني، وبعد تسجيل بعض التطورات بشأن إصابة مواطنين غير وافدين من الخارج بفيروس "كورونا المستجد"، تقرر إعلان "حالة الطوارئ الصحية" وتقييد الحركة في البلاد ابتداء من يوم الجمعة 20 مارس 2020 على الساعة السادسة مساء لأجل غير مسمى، كوسيلة لا محيد عنها لإبقاء هذا الفيروس تحت السيطرة".

وأوضح بلاغ لوزارة الداخلية أن حالة الطوارئ الصحية "لا تعني وقف عجلة الاقتصاد، ولكن اتخاذ تدابير استثنائية تستوجب الحد من حركة المواطنين، من خلال اشتراط مغادرة مقرات السكن باستصدار وثيقة رسمية لدى رجال وأعوان السلطة، وفق حالات معينة.

وأضاف البلاغ أن هذه الحالات تم تحديدها في "التنقل للعمل بالنسبة للإدارات والمؤسسات المفتوحة، بما فيها الشركات والمصانع والأشغال الفلاحية، والمحلات والفضاءات التجارية ذات الارتباط بالمعيش اليومي للمواطن، والصيدليات، والقطاع البنكي والمصرفي، ومحطات التزود بالوقود، والمصحات والعيادات الطبية، ووكالات شركات الاتصالات، والمهن الحرة الضرورية، ومحلات بيع مواد التنظيف".

وأكد المصدر ذاته، في هذا الصدد، أن التنقل سيقتصر على الأشخاص الضروري تواجدهم بمقرات العمل، شريطة أن يتم تسليمهم شهادة بذلك موقعة ومختومة من طرف رؤساءهم في العمل، والتنقل من أجل اقتناء المشتريات الضرورية للمعيش اليومي في محيط مقر سكنى المعني بالأمر، أو تلقي العلاجات الضرورية أو اقتناء الأدوية من الصيدليات.

ويتعين على كل مواطنة ومواطن، يضيف البلاغ، التقيد وجوبا بهذه الإجراءات الإجبارية، تحت طائلة توقيع العقوبات المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي، مضيفا أن السلطات المحلية والقوات العمومية، من أمن وطني ودرك ملكي وقوات مساعدة، ستسهر على تفعيل إجراءات المراقبة، بكل حزم ومسؤولية، في حق أي شخص يتواجد بالشارع العام.

وإيمانا بضرورة تظافر جهود الجميع، أكد البلاغ على مسؤولية كل مواطن لحماية أسرته وحماية مجتمعه، من خلال الحرص على التزام الجميع بالتدابير الاحترازية والوقائية وقواعد النظافة العامة لمحاصرة وتطويق الفيروس.

وجاء في البلاغ أنه و"إذ تؤكد السلطات العمومية أن كل الوسائل متوفرة لضمان إنجاح تنزيل هذه القرارات، فإنها تطمئن المواطن من جديد على أنها اتخذت كل الإجراءات للحفاظ على مستويات التموين بالشكل الكافي، من مواد غذائية وأدوية وجميع المواد الحيوية والمتطلبات التي تحتاجها الحياة اليومية للمواطنات والمواطنين"....■

# هل يكون صندوق "كورونا" طوق نجاة لقطاع الصحة؟

**تجاوزت قيمة المبالغ المرصودة لصندوق تدبيرٍ مكافحة تداعيات فيروس "كورونا" المستجد بالمغرب، الـ٢٠ مليار درهما،** منذ أمر الملك محمد السادس بإحداثه لمواجهة انعكاسات هذهِ الجائحة العالمية، سواء تعلق الأمر بتأهيل قطاع الصحة في المغرب، كي يكون قادراً على احتواء تداعياتها الصحية، أو التخفيف من انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على المواطنين والمقاولات.

**أحمد مدياني**

"تيلكيل عربي" طرح على مجموعة من المسؤولين والفاعلين في قطاع الصحة، من أهل الاختصاص في الطب ومن مروا على رأس مسؤولية الصحة في المغرب، سؤالا مركزيا من بين أسئلة أخرى، حول: هل يكون هذا الصندوق طوق نجاة لتأهيل قطاع الصحة في المغرب؟

خصصت الحكومة في قانون المالية للعام 2020، ميزانية قدرها 15 مليار و 334 مليون درهم و 570 ألف درهم، تضمن مبالغ نفقات الموظفين والأعوان، بقيمة 10 ملايير و908 مليون و500 ألف درهم، ومبلغ ٤ ملايير و426 مليون و70 ألف درهم للمعدات والنفقات المختلفة، كما منحت القطاع 4 آلاف منصب شغل، لكن هل هذا كاف، في السياق الحالي؟

يرى أحد من مروا على رأس المسؤولية الوزارية في قطاع الصحة بالمغرب، في حديث لـ"تيلكيل عربي"، أن الأنظمة الصحية عبر العالم، سوف تجعل من تفشي فيروس "كورونا" محطة من أجل إصلاح سياساتها الصحية، والانتباه إلى عدم إضعاف المنظومة الصحية العمومية والمستشفى العمومي وتثمين الموارد البشرية.

نفس الأمر يذهب إليه الطبيب ورئيس حركة "أنفاس" عثمان بومعليف، ويتوقع، في تصريحه لـ"تيلكيل عربي"، أنه "إضافة إلى محو الآثار الاقتصادية لبعض القطاعات، بفضل مليارات الدراهم التي ضخت في الصندوق، يمكن أن يشكل هذا الأخير طوق نجاة لقطاع الصحة، ويعيد هيكلته بعمق بشكل يمكن من ولوج أفضل للخدمات".

وأمام كل هذا، هناك من يطرح فكرة الصندوق أنشئ بأمر ملكي لمواجهة جائحة "كورونا" المستجد حصرا، خاصة مع وجود خصاص كبير في مجموعة من الإمكانيات التي تسخر في العالم لمواجهة تفشيه وعلاج من يصابون به. »

جائحة "كورونا" فرضت الالتفات إلى ما يعانيه القطاع الصحي من نقائص.

وصول موارد بشرية مؤهلة إلى قطاع الصحة العمومية يفرض توفير مجموعة من الإمكانيات الضرورية لهم.

في هذا السياق، قال طالب الطب أيوب أبو بيجي، إنه وحسب المعرفة بخصوص جائحة "كورونا" الدول التي تفشى فيها بشكل كبير اضطرت لتعبئة ميزانيات ضخمة، لذلك يجب أن يركز هذا الصندوق على هذه المهمة اليوم.

وأوضح طالب الطب، في حديثه لـ"تيلكيل عربي"، أنه "من ناحية تدبير الجائحة، إنشاء الصندوق إشارة جيدة ومبادرة في محلها، لمنع تفشي الفيروس، ويجب أن تذهب أقساط مهمة منه لتحسيس وتوعية الناس، لأن هذا هو المدخل الأول للقضاء على انتشا الوباء في أوساطهم. لا يمكن استثمار مليارات الدراهم اليوم وفي هذه اللحظات العصيبة، دون توعية الناس بخطورة الأمر. سوف ينهار كل شيء إن لم تصلهم بقوة فكرة أن محاربة الفيروس مسؤوليتهم الشخصية".

ويقدم المتحدث ذاته المثال بالأنظمة الصحية الأوروبية، والتي، بحسبه، لم تقو على الصمود كثيراً أو احتاجت لتعبئة موارد إضافية ضخمة، رغم أنها أنظمة صحية متطورة وترصد لها ميزانيات ضخمة سنويا، ومدعومة بالبحث العلمي في مجال الطب.

## حاجيات في الموارد البشرية

سنوياً، تخصص الحكومة ما مجموعه 4000 منصب شغل للصحة، وهو رقم يبقى قليل جداً باعتراف وزراء صحة سابقين، والذين يقرون أيضاً بأن عدداً من مناصب الشغل التي تفتح لا تستقطب الأطباء إلى القطاع العام. لهذا يرى الطبيب المتخصص في الأمراض التنفسية، وهو رئيس العصبة المغربية لمحاربة داء السل، جمال بوزيدي، أن "إصلاح منظومة الصحة يبدأ من الموارد البشرية". كيف؟

يرد بوزيدي، في حديثه لـ"تيكليل عربي"، بأن "الأطباء في القطاع العام يحتجون لإعادة النظر في أوضاعهم، لأن الاهتمام بهم ومنحهم ما يستحقون مقابل عملهم سوف يجعلهم يشتغلون بعطاء أكبر".

في المقابل، يشدد المتحدث ذاته على أن "الأطباء، بدورهم، عليهم الالتزام بالثماني ساعات التي يشتغلون خلالها في الطب العمومي، والتخلي عن عقلية البعض التي توجه المرضى نحو الطب الخاص والمصحات، رغم توفر المستشفيات في كثير من الأحيان على المعدات التي يحتاجونها من أجل الفحص أو التطبيب أو إجراء جراحة أو تقديم الإسعافات الضرورية".

نفس الشيء يؤكد عليه المصدر الذي مر على رأس المسؤولية الوزارية في قطاع الصحة بالمغرب، ويقول إن "تأهيل الموارد البشرية مهم جداً، ويجب التفكير في تحفيزات مادية وتعويضات ومنح إضافية لهم في هذه الظروف العصيبة، لأنهم، الآن، هم من في الميدان".

ويرى المصدر ذاته، الذي شدد وألح على عدم ذكر اسمه، أنه حان الوقت "لإصدار قانون تنظيمي في قطاع الصحة متعاقد حوله، يهم إصلاح أوضاع الموارد البشرية من خلال توافق وطني، مع ضمان التكوين المستمر في المهن الطبية بشكل عام".

وحول الموارد البشرية أيضا، ماذا يقول أطباء المستقبل عن هذا الأمر؟ الجواب على لسان من كان في الصفوف الأمامية لاحتجاجات طلبة الطب العام الماضي، وهو أبو بيجي، والذي يؤكد على أن وصول موارد بشرية مؤهلة إلى قطاع الصحة العمومية يفرض "توفير مجموعة من الإمكانيات الضرورية لهم".

ويوضح طالب الطب: "بحكم الحالة التي نعيشها. نحن طلبة الطب جزء من المنظومة، ويجب أن نكون في الصف الأمامي اليوم لمواجهة الفيروس، أولاً، لكن نحتاج للتكوين، وبتوفير عدد كاف من الأسرة بالمستشفيات، سواء للطلبة أو المرضى، وانخراط المستشفيات الجامعية بقوة في هذا الأمر، والإسراع بالتغييرات التي تعرفها الكليات، لأننا نحتاج المزيد في تدريس الطب، مع الرفع من عدد الأساتذة، لأنه قليل مقارنة مع عدد الطلبة، ما يترك خصاصا كبيرا في التكوين". ويعتبر أيوب بيجي أن "الميزانية السنوية للوزارة غير كافية لضمان طبيب في المستوى للمواطن، ولا تتطور بنفس حجم تطور التحديات كل سنة". الطبيب ورئيس حركة "أنفاس" عثمان بومعليف، بدوره يؤكد على أن "أهم مدخل لتأهيل قطاع الصحة، هو التركيز على الاستثمار في الموارد البشرية، لأنها هي التي تشتغل في الميدان".

## الصحة.. "قطاع سيادي"!

أمام تسارع الأحداث في الدول الأوروبية، وقرارات عدد من الدول، من بينها بريطانيا،

المستشفيات العمومية تعاني من الضغط على إمكانياتها المحدودة.

التي أعلنت وضع الدولة ليدها على المصحات الخاصة، وتسخير جميع إمكانياتها لمواجهة تفشي فيروس "كورونا" المستجد، تعالت أصوات في المغرب تطالب باستعادة الدولة لدور مركزي في قطاع الصحة، لكن كيف يمكن أن يتم ذلك، في ظل الهشاشة التي يعيشها القطاع باعتراف المسؤولين فيه ومختلف الفرقاء بالقطاع؟

الحل، حسب بومعليف، هو "ضخ 10 ملايير درهم اضافية سنوياً عبر آلية تضامنية، تمكّن قطاع الصحة من حوالي 28 مليار سنويا، وهي رافعة ستمكن، لا محالة، من إعادة ثقة المواطن المغربي في منظومته الصحية".

ويضيف "جائحة كورونا أظهرت للجميع في العالم أن الصحة قطاع سيادي وأول خط للأمن والدفاع عن حوزة الأوطان".

بوزيدي، من جانبه، يحسم موقفه في هذا الجانب، ويرى أن الأموال التي سوف ترصد لتأهيل قطاع الصحة في الصندوق الذي أمر الملك بإنشائه، يجب أن تجعل من "المستشفيات العمومية والعسكرية أساس المنظومة الصحية في الدولة، وأن تصبح تنافسية وتسخر لها كل الإمكانيات".

ويطرح رئيس العصبة المغربية لمحاربة الداء السل أنه "في الدول الغربية، تتفوق المستشفيات العمومية والعسكرية على المصحات الخاصة، وأطرها هم من يتصدرون البحث العلمي ووضع السياسات الصحية، والمسؤولون هناك يثقون في الصحة العمومية أكثر من الخاصة".

المتحدث ذاته قدم مثالاً بمجال تخصصه، ويقول: "مثلا الصحة العمومية في المغرب هي التي قادت وتقود الحرب ضد داء السل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن منظمة الصحة العالمية تأخذ تفشي هذا الداء بين مواطني الدول كمعيارٍ أساسي لتقييم الأداء الصحي للدولة سنوياً، لأنه داء يصيب الفقراء بالدرجة الأولى". وبحكم مروره من العمل البرلماني، يكشف بوزيدي أن "وزير الصحة الأسبق الحسين الوردي دشن بالفعل مشروعاً ضخماً لوضع المنظومة الصحية العمومية على السكة الصحيحة، ومنها مكانة السيادة، لكنه ووجه بلوبيات أجهضت هذا المشروع".

ويتمنى المتحدث ذاته أن يكون الصندوق الذي أمر الملك بإنشائه انطلاقة أخرى بحكم الأموال التي رصدت له، لإرساء نظام صحي عمومي قوي.

## أين يمكن الاستثمار؟

حسب المسؤول الذي مر على رأس وزارة الصحة، فإن الأولية اليوم هي لـ"توفير

التجهيزات الطبية في المستشفيات، والرفع من عدد أسرة الإنعاش، وتجهيز مستشفيات قادرة على استقبال حالات إصابات مؤكدة بفيروس كورونا المستجد، إن تطورت الأمور".

ويضيف "الآن يجب أن تركز هذه الموارد على الحاجيات الضرورية، المستلزمات الطبية الخاصة بالتشخيص والمستلزمات الطبية الوقائية للعاملين في المجال الصحي، لأنها مرتبطة بالسوق الدولية، ونحن نعرف الارتباك الحاصل في تصنيعها والتزود بها. وهناك دول أصبحت ترفض تصديرها حتى لجيرانها في أوروبا بحكم حاجاتها المرتفعة".

كما يجب التركيز، حسب المتحدث ذاته، على تأمين حاجيات البلاد من الأدوية المرتبطة بالأعراض، والتي تبقى، بدورها، مرتبطة بالسوق الدولية، خاصة المواد الأولية وجلها تصنع بالصين".

ويقول الوزير السابق "ربما نتوفر على أرصدة ضخمة، لكن لن نجد من أي نستورد ما نؤهل به القطاع خلال هذه الفترة لمواجهة تداعيات هذه الجائحة".

لكن أمام كل هذا، يتخوف المغاربة من قلة أسرة الإنعاش في مختلف المستشفيات والمراكز الصحية والمستشفيات العسكرية، والتي لا يتجاوز عددها، حسب تصريح رئيس الحكومة 1640 سريرا. تخوف لدى المغاربة طرحه "تيلكيل عربي" على المسؤول الذي تولى حقيبة وزارة الصحة سابقاً. وكان جوابه "ليس هناك مشكل في الطاقة الاستيعابية، ويمكن استعمال مؤسسات أخرى، الأهم هو توفير كل المستلزمات الطبية".

وفي ما يخص المدى البعيد، يقول المتحدث ذاته "هناك سياسة مسطرة يجب التسريع بإنجازها، تتضمن بناء مستشفيات جامعية، منها ما هو في طور الإنجاز، وشبكة للمراكز الصحية ومستشفيات إقليمية، والتسريع بإنشاء كليات الطب والمعاهد. وأؤكد لكم أن الإصلاح انطلق منذ مدة، وكما قلت هناك مشاريع بدأت وأخرى يجب أن يسرع إنجازها، وفي حدود 10 سنوات سوف يكون لنا ما يكفي في النظام الصحي العمومي".

**"ربما نتوفر على أرصدة ضخمة، لكن لن نجد من أين نستورد ما نؤهل به القطاع خلال هذه الفترة".**

طالب الطب أيوب بيجي يؤكد بدوره على ضرورة الاستثمار في التجهيزات الطبية والرفع من عدد أسرة الإنعاش وعدد المستشفيات التي يمكن أن تستقبل حالات إصابات مؤكدة، خلال هذه المرحلة، وكل تطوير مستعجل، حسب بيجي، هو ربح في المستقبل. ويقترح الطبيب ورئيس حركة "أنفاس" بومعليف تأهيل القطاع الصحة واستثمار هذه اللحظات العصيبة بشكل إيجابي، و"جعل الصندوق طوق نجاة لقطاع الصحة. يعيد هيكلته بعمق بشكل يمكّن من الولوج إلى أفضل الخدمات، وتعميم التغطية الصحية، وتجهيز أفضل للمستشفيات العمومية، وتعزيز منظومة استباقية للمحاربة الوبائية، وتقوية الصحة الوقائية". ويضيف "يمكن لهذا الصندوق، إذا ما تم الاحتفاظ به في السنوات المقبلة، كما تم ذلك مثلا مع صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أن يشكل آلية تمكّن الدولة من تجاوز المعيقات المادية لتمويل الصحة وتجويد خدماتها".

كما يقترح بومعليف أن تكون "الأولويات في المغرب تجاوز التفاوتات المجالية، وتقوية منظومة التكوين الطبي والبحث العلمي البيوطبي، ورقمنة القطاع".

ويشدد على ضرورة التفكير في "جعل صندوق تدبير جائحة كورونا دائما، كآلية قابلة للتحقيق، كلما كانت الحاجة إليها، وطبعا بصيغ مختلفة، خاصة إذا تم تمويلها بمساهمة إجبارية عادلة للجميع وفق روح الفصل 40 من الدستور المغربي"... ■

وزير صحة سابق يعتبر أنه ليس هناك مشكل في الطاقة الاستيعابية، وأن الأهم هو توفير كل المستلزمات الطبية.

# كيف يتعايش المغاربة مع العمل من المنزل؟

**لأول مرة يجد العديد من الموارد البشرية للقطاع العام والخاص أنفسهم مجبرين على عدم الذهاب إلى مقرات عملهم** بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل تفادي تفشي "فيروس كورونا المستجد"، الذي يجد في أماكن الازدحام أرضية خصبة للانتشار الواسع.

**الشرقي لحرش**

كثير من المغاربة "أجبروا" على العمل عن بعد دون استعداد لذلك.

إذا كان أغلب الموظفين يتوجب عليهم الحضور إلى مقرات عملهم نظرا لطبيعة الأعمال التي يقومون بها، وتستدعي التواجد الميداني، فإن العديد من الموظفين، والعاملين بالقطاع الخاص تحديدا، أصبحوا يقومون بأعمالهم من بيوتهم، إلا أن هذه التجربة التي يخوضها أغلبهم لأول مرة لا تخلو من إكراهات، لكنها يمكن أن تكون مقدمة لإحداث تغيير جذري في أنماط العمل.

## تحديات حقيقية

أميمة بوغدة، تقنية متخصصة في الهندسة المدنية ومسؤولة قسم الاتصال في أحد مكاتب الدراسات بمدينة الدار البيضاء وجدت نفسها لأول مرة تشتغل عن بعد. وتقول بوغدة، في حديث مع "تيلكيل عربي"، إنها، منذ الثلاثاء 17 مارس، بدأت الاشتغال من منزلها من خلال إعداد دراسة لأحد المشاريع التي يشرف على إعدادها مكتب الدراسات الذي تعمل به، بعد دعوة الحكومة لاتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية للوقاية من "فيروس كورونا"، قبل اتخاذ القرار بفرض "حالة الطوارئ الصحية".

وتعتبر أميمة أن عملها لأول مرة عن بعد وضعها أمام جملة من التحديات التي يفرضها طابع العمل الذي تقوم به، وتوضح "الدراسات التي أشرف عليها تحتاج اجتماعات مع ممثلي المؤسسات الذين نتعاقد معهم، وهو ما يصعب القيام به في هذا الوقت".

وتضيف "رغم أهمية التواصل عبر الأنترنت إلا أن ذلك لا يُغني عن التواصل المباشر من أجل الاتفاق على جملة من الأمور مع ممثلي المؤسسات التي نتعامل معها، فضلا عن ذلك فإن العمل في مجال الهندسة المدنية يتطلب النزول إلى الميدان من أجل معرفة ما يجري على الأرض".

وتعتبر بوغدة أن عدم الانتقال إلى الميدان من أجل التوفيق بين الجانبين النظري والتطبيقي، فيما يخص تصميم بعض المنشآت، سيضطرها إلى التوقف عن العمل، نظرا لأن المؤسسات التي تشتغل معها قد تتوقف بسبب عدم وجود طلبات في ظل دعوات الحكومة للمواطنين من أجل المكوث في بيوتهم.

من جهته، قال "يونس.ب"، وهو إطار بإحدى شركات التأمين، في اتصال مع "تيلكيل عربي"، إن إدارة الشركة اتفقت مع موظفيها على الاشتغال عن بعد، ووزعت عليهم حواسيب

»

بعض المشغّلين يرفضون العمل عن بعد رغم أن طبيعة نشاطهم يسمح بذلك.

» محمولة لهذا الغرض، إلا أنها تراجعت عن ذلك. ورد المتحدث تراجع الشركة عن التشغيل عن بعد إلى خوفها من تسرب معطياتها الخاصة، مشيرا إلى أنهم سيبدؤون الاشتغال عن بعد فور اتخاذ قرار من إدارة الشركة، لأن طبيعة عملها لا يستدعي بالضرورة الحضور إلى مقر العمل.

## مهن مرنة

إذا كانت بعض المهن يجد أصحابها صعوبة في العمل عن بعد، فإن مهنا أخرى يمكن لعدد من موظفيها الاشتغال عن بعد دون أي تأثير، بل إن الاشتغال من المنزل يعفي أصحابها من معاناة التنقل اليومي.

"محمد.ب" إطار بنكي بمدينة الرباط أوضح، لـ"تيلكيل عربي"، أن عددا من موظفي الوكالة يؤدون عملهم اليوم عن بعد. وقال "وجدنا أنفسنا مطالبين بتقليل عددنا داخل الوكالة تجنبا لتسرب أي عدوى بالفيروس، لذلك فإن عددا من الموظفين يشتغلون من منازلهم".

وأضاف "الفرق بين عملي في المكتب وعملي في المنزل، هو أنني بقيت أمس أشتغل إلى حدود الساعة التاسعة ليلا، لقد أصبح مكتبي متنقلا، ولست في حاجة إلى الذهاب لمقر العمل".

ويرى الإطار البنكي الشاب أن العقلية الإدارية في المغرب يجب أن تتجه نحو منح الموظفين إمكانية الاشتغال من خارج مقرات العمل، مضيفا أن الذي يجب التركيز عليه هو المردودية وليس الحضور الجسدي في مكاتب العمل. وأضاف "نحن نؤدي عملنا على أكمل وجه، بغض النظر عن مكان تواجدنا"، معتبرا أن المغرب يجب أن يستوعب الدرس من أزمة "كورونا"، ويعمل على تشجيع العمل عن بعد.

ويرى المتحدث أن عدم استعمال جزء كبير من المغاربة للتكنولوجيات الحديثة يتسبب في ازدحام داخل بعض المؤسسات بدون مبرر، مشيرا، في هذا الصدد، إلى أن عددا من المعاملات البنكية يمكن القيام بها باستعمال الهواتف الذكية، لكن عددا من الناس لا يقبلون عليها مما يتسبب في الازدحام.

## رأي الحكومة

محمد أمكراز، وزير الشغل والإدماج المهني، اعتبر أن الشغل عن بعد هو نمط جديد تم اللجوء له لتفادي تفشي فيروس "كورونا" في عدد من مقاولات القطاع الخاص، كما بدأ العمل به في القطاعات الحكومية.

وأوضح أمكراز، في حديث لـ"تيلكيل عربي"، أن جميع الإدارات الحكومية أعفت عددا من موظفيها من الحضور لمقرات العمل والاكتفاء بالعمل من المنزل لضمان عدم اختلاطهم داخل مكاتب العمل. أما بخصوص القطاع الخاص، فيقول أمكراز "إن عددا من المقاولات لجأت إليه، لكن الوزارة لا تتوفر لحد الآن على معطيات رقمية بخصوص هذا الأمر، الذي ستتضح معالمه في الأيام المقبلة".

## مطالبات بالعمل عن بعد

في الوقت الذي قامت عدد من الشركات بتوقيف عملها، أو اللجوء للعمل عن بعد والتقليل من عدد عمالها الذين يحضرون لمقرات العمل، فإن عددا من شركات "مراكز النداء" مازالت تواصل عملها وترفض اشتغال مستخدميها عن بعد. "محمد رضى"، واحد من الشباب العاملين في أحد "مراكز النداء" بمدينة الرباط، عبر، في حديث مع "تيلكيل عربي"، عن تخوفه من إمكانية تسرب فيروس كورونا للعاملين في المركز. وقال "نحن نلتزم بالإجراءات الوقائية، لكننا نجلس قريبين من بعضنا البعض جدا"، مضيفا أن "كل طابق من طوابق مقر العمل يضم حوالي 100 مستخدم لا يفصل بين كل واحد منهم وزميله، سوى حوالي 40 سنتيمتر، كما أن بعض العائدين من دول ظهر فيها الوباء لم يتم إخضاعهم للحجر الصحي، مما خلق موجة من الخوف والهلع في صفوف العاملين".

"محمد رضى"، الذي يشتغل تقنيا في المعلوميات، استغرب لعدم سماح الشركة لمستخدميها بالعمل من منازلهم، "مع أن ذلك ممكن جدا، ولن يكلف الشركة شيئا".

ودعا المتحدث الحكومة إلى إلزام مثل هذه الشركات بالسماح لمستخدميها من العمل من بيوتهم، خاصة أن جل عملهم مرتبط بشبكة الأنترنت. ■

# التعليم عن بعد.. للتجربة حدود

**وجد ملايين المتعلمين، موزعين بين مؤسسات التعليم العمومي والخاص، أنفسهم بين ليلة وضحاها ممنوعين من ارتياد المؤسسات التعليمية، بعدما قررت السلطات الوصية إغلاقها كإجراء استباقي لمنع انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد في المملكة.**

**عبد الرحيم سموكني**

بشكل مباغت، غطى "كورونا" والمخاوف من تفشي الفيروس في فصول الدراسة وبين التلاميذ والطلبة، على جميع مشاكل التعليم، أحد القطاعات الحيوية في البلاد، والتي تعاني من مشاكل متناسلة ومتشابكة، وتحول الرهان إلى تفادي السقوط في سنة بيضاء، من خلال مواصلة التعلم والتدريس عن بعد، وهي الفكرة التي بدت صعبة الترويج أو التصديق، سيما من حيث التطبيق.

## توقف قهري

بدا واضحا أن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي حاولت إعداد جميع الأسئلة للمتسائلين الكثر، سواء من طرف أولياء التلاميذ أو من طرف التلاميذ أنفسهم، خاصة الدارسون الذين تنتظرهم الامتحانات الإشهادية.

بعد أسبوع من خوض تجربة التعليم عن بعد، نتيجة توقف قهري عن استقبال التلاميذ في المدارس والطلبة في مؤسسات التعليم العالي، تطرح أسئلة من قبيل ما مدى نجاعة الفكرة، وهل هي فكرة تسويقية شديدة التنميق؟ أم أن الفكرة تستحق الاختبار، ما دامت الحل الوحيد لتفادي سقوط ملايين التلاميذ في براثن العطالة والفراغ؟

يرى الأستاذ الجامعي والمتخصص في علوم التربية خالد بكاري أن التعليم عن بعد في المرحلة الحالية لا يعدو أن يكون تدبيرا استثنائيا لتقليص خسائر التوقف عن التعليم الحضوري، وهو ما يجب أن تعيه الأسر، مؤكدا على أن تكون الوزارة صريحة مع أولياء أمور التلاميذ بخصوصه.

## بدون تأهيل

ويوضح بكاري، في تصريح لـ"تيلكيل عربي" أن الانتقال المفاجئ من بناء التعلمات وفق إجراءات بيداغوجية وديدكتيكية وفق نمط التدريس الحضوري إلى نمط آخر دون تأهيل التلاميذ والأسر وحتى الأساتذة منتجي المحتويات الرقمية الديدكتيكية لا بد أن تعتريه نواقص كثيرة، لكنه يستردك ويقول إنه يبقى أقل الأضرار في وضعنا الراهن بالنسبة للتلاميذ الذين لهم إمكانية الولوج »

وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي سعيد أمزازي يتابع الاستعدادات لإطلاق "التعليم عن بعد".

للمنصة الرقمية التي وضعتها الوزارة.
ويرى مدني أركاوي وهو إطار إداري، وأب لطفلين، أن تجربة التعليم عن بعد، ليست الوسيلة الأحسن لكنها تبقى خيارا عمليا، ويقول "لدي ابن في السنة الخامسة ابتدائي، ويتوصل كل صباح بدروس من معلميه عبر تطبيق "الواتساب"، وعليه أن ينجز تمارينه ويرسلها كصور ملحقة، وهذا الأمر خلق نوعا من الشفافية في الدراسة، لأن الوالدين صارا في علاقة مباشرة مع المعلم، كما أن إرسال الواجبات المدرسية عبر وسيلة رقمية، خلق نوعا من المنافسة بين التلاميذ، لأن مقارنة ما ينجزه الجميع صارت متاحة للوالدين والتلاميذ معا. في نظري، هذا أمر إيجابي، لم نكن نتوقعه من قبل".
ويتابع هذا الأب، البالغ من العمر 53 عاما، "أعتقد أن التعليم عن بعد يصلح لتلاميذ الابتدائي، فمثلا لدي ابنة في مرحلة الباكالوريا، شعبة العلوم التجريبية، وهي ليست مقتنعة أبدا بالدروس الموضوعة على منصة "تلميذ تيس"، وترى أن التفاعل ضروري لفهم الدروس، كما أن خيار بث دروس عبر القناة الثقافية، يعتبر مربكا نوعا ما للتلاميذ، خاصة أنهم ألفوا أسلوبا مباشرا ومع أستاذ معين، لكن ليس أمامنا خيار، وهي وسيلة أحسن من لاشيء".

## "حيف" في حق البعض

بين تطبيقات التخاطب الفوري ومنصة "تلميذ تيس"، يختلف التلاميذ، "ملاك"، طفلة في المستوى الابتدائي بمدرسة خاصة، سعيدة بالتخاطب الفوري عبر "الواتساب"، إلى جانب زملاء قسمها، مع أستاذ كل مادة في حصته المعتادة (استعمال الزمن)، وتشعر كأنها بالقسم فعلا.
أما "دعاء" و"هاجر"، فهما تشعران بنوع من "الحيف" في "تلميذ تيس"، يريان، على التوالي، أن "الباكلوريا الدولية باللغة الفرنسية" (BIOF) والعلوم الاقتصادية لم تأخذ حقها في المنصة الرقمية، ولم يتم الالتفات إليهما إلا قليلا وفي الأيام الأخيرة.

ففي بلد تتعدى فيه نسبة النفاذ إلى الإنترنت 50 في المائة، يبقى طرح السؤال عن كيفية استفادة من يعانون فقرا رقميا من التعليم عن بعد، أكثر إلحاحا، غير أن خالد بكاري كشف نقطة مهمة، تتعلق بتسبب التعليم عن بعد في تعميق الفوارق التعلماتية بين تلاميذ التعليم أنفسهم، ويوضح "ليس بإمكان شريحة واسعة من التلاميذ الولوج للمنصة الرقمية التي وضعتها الوزارة، إما بسبب عدم وجود تغطية للشبكة الهاتفية، أو عدم توفرهم على الحامل الرقمي الكفيل بالولوج لهذه المنصة (هاتف ذكي/لوح إلكتروني/حاسوب)، أو بسبب الهشاشة المادية للأسر التي لا تسمح لها بتعبئة الرصيد الهاتفي، وهذا سيعمق الفوارق في بناء التعلمات حتى بين تلاميذ المدرسة العمومية. ويدعو بكاري

**"يجب أن ننتبه أن التعليم عن بعد يكون فعالا في الأوقات الاستثنائية، لكنه لا يعوض التعليم الحضوري".**

إلى ضرورة التفكير في هذه الفئة الهشة من التلاميذ، ويقول "إذا انتهت هذه الأزمة في آجال معقولة، فعلى الوزارة الوصية التفكير في إجراءات لدعم هؤلاء التلاميذ".

## طرق "تقليدية"

يرى "ع.ح" وهو رجل تعليم في السلك الابتدائي، أن تجربة التعليم عن بعد تبقى فكرة مفيدة، وهي عملية يمكن أن تنجح في المناطق النائية، حتى وإن لم تكن جائحة "كورونا" قد حلت، ويضيف "التعليم عن بعد يتطلب وسائل لوجستيكية من الطرفين المرسل والمتلقي، ونحن في أحيان كثيرة نضطر لشراء الطباشير من جيوبنا، ثم إن المناطق النائية، التي يمكن أن تنجح فيها العملية، لا تتوفر على بنيات تحتية للاتصالات أو أن الأسر، حتى وإن كانت تتوفر على هاتف ذكي، فسيكون من الصعب أن تتكيف مع هذا الأسلوب". ويضيف رجل التعليم، الذي راكم قرابة 22 عاما من العمل، "الإشكال مطروح لدى تلاميذ الثانوي، الذين يعتمدون على دروس التقوية في الرياضيات والفيزياء مثلا، أما بالنسبة للابتدائي، فيكفي في اعتقادي تأطير جيد من الوالدين، ومتابعة يومية لتحصيل أبنائهم ستكون كافية".
هذه الفكرة الأخيرة، اعتمدتها الكثير من المدارس الابتدائية العمومية، خصوصا بالنسبة إلى مادون السنة السادسة (الإشهادية)، فقد تم الاكتفاء بتكليف التلاميذ، يوم السبت 14 مارس، قبل ملازمة البيوت بعد ذلك، بواجبات منزلية أكثر من المعتاد، ليتم التعوين على "تأطير" والديهم لهم. وحتى في مستويات الإعدادي، عمدت مؤسسات خاصة إلى تكليف أساتذة المستوى الإعدادي بإعداد دروس وتمارين مع حلولها واستنساخا وتوزيعها على آباء وأمهات وأولياء التلاميذ...

## تجربة "واعدة"

لكن، هل يمكن أن تكون لتجربة التعليم عن بعد، رغم الظروف المباغتة التي خرجت فيها إلى النور ورغم محدوديتها، إيجابيات، بعد انتهاء حالة الطوارئ الصحية؟ يجيب المتخصص خالد بكاري بالإيجاب، ويقول "في اعتقادي أن تجربة التعليم عن بعد التي وجدنا أنفسنا مضطرين لها، سنخرج منها بإيجابيات كثيرة في المرحلة المقبلة حين تستقر الأوضاع، سواء لجهة تجويد المنصات والمحتويات الرقمية، أو لجهة تمهير المتعلمين والأسر والتربويين عليها".
ويشدد بكاري على أنه "يجب أن ننتبه أن التعليم عن بعد يكون فعالا في الأوقات الاستثنائية، كما في أنشطة الدعم والتقويم، ولكنه لا يعوض التعليم الحضوري الذي يبقى هو أساس التعلم وأساس بناء الكفايات اللغوية والرياضية والعلمية والتواصلية وغيرها، وفضاء للتربية على القيم والتربية على الاختيار". ■

## ميكروفون ومكبر صوت..

# سلاح السلطات لإقناع المواطنين بالبقاء في المنازل

**اضطرت السلطات إلى استعمال مكبر صوت والتجوال في أزمة الأحياء بالدارالبيضاء لحث السكان على المكوث بمنازلهم،** في إطار التدابير الاحترازية للحد من انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد.

**عبد الرحيم سموكني**

السلطات المحلية تحسس السكان بأهمية البقاء في البيوت في زمن "كورونا".

طاف، زوال الخميس 19 مارس 2018، قبيل إعلان وزارة الداخلية عن فرض "حالة الطوارئ الصحية"، أعوان السلطة مصحوبين بعناصر من القوات العمومية والشرطة أحياء عمالات العاصمة الاقتصادية للمملكة، ليحثوا الناس عبر مكبرات صوت بضرورة البقاء في المنزل وعدم النزول إلى الشارع إلا عند الضرورة القصوى، وعدم الاستهزاء من فيروس كورونا.

### مهمة غير مسبوقة

كانت الساعة تشير إلى منتصف النهار، عندما تأهب حشد من أعوان السلطة والقوات العمومية التابعين للمقاطعتين ٥٨ و59 بعمالة ابن مسيك، للانطلاق في مهمة نوعية وغير مسبوقة، فهي ليست عملية محاربة الباعة المتجولين أو تفتيش ضد المترامين على الملك العمومي من أصحاب المقاهي، بل كان الاستعداد للتجول لإقناع السكان بالتزام البيوت، وعدم الاستهزاء بفيروس كورونا المستجد.

كان خطاب عون السلطة الذي صادق عليه قائد المقاطعة، يدعو السكان إلى البقاء في البيت، وتوجيه النصح للواقفين في أركان الشوارع والأزقة في منطقة ابن مسيك، بالإخلاء، لأن الفيروس خطير وخطورته تكمن في سرعة انتشار عدواه.

في عمالة تعتبر الأولى في العاصمة الاقتصادية من حيث الكثافة السكانية في الكيلومتر

»

» مربع، بدت الشوارع، كإدريس الحارثي و6 نونبر أو الطبيب الملازم محمد بوافي، خالية نسبيا، وقليلة الحركة، على غير عادتها، سواء من الراجلين أو السيارات، وهو ما علق عليه مصدر أمني لـ"تيلكيل عربي"، "يمكن القول إن ابن مسيك أكثر امتثالا من عمالات أخرى، والأمر لم يبدأ اليوم، فمنذ ثلاث أيام، بدأ السكان يقللون من تحركاتهم في الشوارع والأزقة، لكن هناك مناطق أخرى كحي التشارك ومولاي رشيد والحي الحسني، ما زال المواطنون فيها مقبلون على الخروج والتجوال".

كان عون سلطة ممسكا بمكروفون لا سلكي متصل بمكبر صوت حديث، يخاطب السكان بما يسمى اللهجة الثالثة، "عربية دارجة"، تمزج تارة بين التوسل "الله يخليكم" وتارة بين التهويل لإظهار حجم الجائحة، "راه فيروس خطير، دول كبيرة وماقدراتش عليه، لا طاليان لا مريكان لا فرنسا"، وكلها كلمات كانت تخرج من كمامة، ترتديها كوكبة السلطات، أو استعمال "الله يخليكم يلا كتبغيو ولادكم خليكم حداهم".

## "تعاون" مع أصحاب العربات

لم تقتصر الدعوات على التزام البيوت، بل أيضا شملت التواصل المباشر مع المواطنين في الشارع، وكان رئيس القوات العمومية يطلب من أصحاب المحلات التجارية أن يتركوا مسافة أمان مع الزبون الأول، وأن يحترم باقي الزبائن مسافة المتر كحد أدنى بينهم، وألا يتجمهروا حول المحلات التجارية، التي تواصل فتح أبوابها بشكل عاد.

التعاون مع السكان والباعة المتجولين من أجل الحد من انتشار الفيروس.

رجل السلطة ذاته أقنع أصحاب عربات بيع الخضر في سوق المسعودية الصغير، بإجبار الزبائن على احترام الدور بمسافة أمان بين زبون وآخر، كما أمر بوضع مسافة بعد بين كل عربة وأخرى لا تقل عن خمس أمتار.

يقول أحد الأمنين، رافضا كشف هويته، "لا نريد من التجار أن يغلقوا محلاتهم، خاصة بائعو المواد الغذائية، كما لا يمكن أن نحرم باعة مهنيين مياومين من مصدر رزقهم، لذا يجب أن نقنعهم بضرورة اتباع تدابير سلامة تحميهم وتحمي زبائنهم".

لم يعترض عمل "الطلعة" التحسيسية للقوات العمومية أي عائق، وأبدى غالبية السكان تجاوبا وهم ينصرفون بخجل، خاصة لمن يتكئ في أركان الدروب والأزقة الصغيرة، يقول عون سلطة "ربما التوقيت يساعدنا، وأعتقد أن المساء سيكون أكثر صعوبة في إقناع المواطنين بالمكوث في منازلهم، لكن عموما يبدو التجاوب من عامة السكان، والدليل أن الشوارع والأزقة شبه فارغة من الناس، أتمنى أن نجتاز هذا الاختبار بنجاح، وتعود الأوضاع إلى سابق عهدها". ■

# TELQUEL عربي

## مهنية ومصداقية

http://ar.telquel.ma/